

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

أ. وناس فريد
جامعة سطيف

ملخص :

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة إيجاد أهم العناصر والعوامل التي من شأنها تدعيم التنمية في ولاية سطيف من خلال الموارد والإمكانيات المتوفرة في المنطقة . ولهذا الغرض قمنا بتحليل كل المعطيات للخصائص الديموغرافية، الاقتصادية الهياكل الإنتاجية والمرافق الاجتماعية من خلال إسقاط التوجيهات والأهداف التي جاءت في مخطط تهيئة إقليم الولاية. توصلنا في النهاية إلى أن هذا الأخير لم ينفذ على أرض الواقع إلا بنسبة ضئيلة، نظرا لأسباب عديدة نذكر منها: سوء تسيير الجماعات المحلية ونقص في الموارد المالية.

Résumé :

L'objectif de cet article est de trouver les principaux éléments et facteurs, pouvant aider au développement de la wilaya de Setif à partir de son potentiel existant. A cet effet, nous avons essayé d'analyser et d'argumenter les données des coordonnées démographiques, économiques et les infrastructures de production et de services à partir d'une simulation avec les axes et objectifs arrêtés par le plan d'aménagement du territoire de la wilaya (PATW), pour aboutir enfin à une conclusion qui révèle que ce plan en question n'a été concrétisé sur le terrain qu'à un taux peu significatif. Cela revient à la mauvaise gestion de nos responsables et élus locaux ainsi qu'à un manque de ressources financières.

مقدمة :

إن مخطط التهيئة للإقليم ولاية سطيف يحدد الأهداف الرئيسية ضمن التوجيهات الإستراتيجية للتنمية المسطرة من طرف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخطط فضاءات البرجة الإقليمية. كما يعمل على إدماج كل الخصوصيات التي تميز كل وحدة من وحدات التهيئة في إقليم الولاية وذلك من خلال:

- توجهات التنمية والإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف الوصول إلى توازن إقليمي على مستوى توزيع عادل لمختلف النشاطات والسكان .

- تنظيم محكم لمختلف التجمعات العمرانية والريفية والخدمات العمومية نحو تنمية متوازنة للإقليم.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من كون أن تحقيق التنمية الوطنية لا يتم إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في كافة المدن والأقاليم بهدف إرساء تنمية وطنية شاملة تستدعي من الدولة إرادة سياسية وخلق ظروف اقتصادية — إدارية واجتماعية ملائمة في إطار ما توفره الجماعات الإقليمية من برامج متنوعة ومتكاملة.

منهجية البحث :

للإجابة على إشكالية البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض ما جاء في توجيهات مخطط تهيئة إقليم الولاية والعمل على تحليلها للوصول في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تبيان أدوات التهيئة والتعمير المحلية المكلفة بتخطيط وتسيير الأقاليم في إطار وضع سياسة للتخطيط المستدام المتوازن والعادل الذي يربط بين الأبعاد البيئية والبشرية والاقتصادية وتحديد استخدامات الأراضي بشكل عام

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

ووضع بعض التصورات والاقتراحات التي تساعد على التطور وفق متطلبات التنمية المستدامة مستقبلا على وجه الخصوص.

فرضيات البحث:

- إن مخطط تهيئة إقليم الولاية جاء ليعمل على تدعيم وترسيخ التنمية المحلية في ولاية سطيف
- إن التوجيهات والأهداف التي جاء بها هذا المخطط نفذت في الميدان بنسبة مقبولة

1: الإشكالية الحالية في ولاية سطيف

الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع هي صعوبة الانسجام بين المشاريع والبرامج الهيكلية المسطرة من قبل السلطات العمومية بفعل تحرير التجارة وإرتفاع عدد السكان مع ندرة الأراضي المخصصة لل عمران وإستحالة الحفاظ على الأراضي الزراعية المتزايدة في الآونة الأخيرة⁽¹⁾

1-1- المزاي

أ- السكان:

- طاقة ديموغرافية معتبرة تقدر بحوالي 1.800000 (تقديرات 2015) وتمثل 30% من مجموع سكان الهضاب العليا الشرقية.

- كثافة سكانية تقدر بـ 228 نسمة في الكلم المربع مقابل 95 نسمة للكلم² في الهضاب العليا الشرقية.

- تطور تدريجي نحو التجمعات السكانية: من 43,6% سنة 1977 إلى 75,5% سنة 2008.

- نسبة معتبرة لسكان الريف في مناطق الهضاب العليا بسبب علاقاتها مع القطاع الفلاحي.

- زيادة سكانية سنوية في انخفاض مستمر منذ 1987:

• 1987 / 1977 3,81 %

• 1998 / 1987 2,43 %

• 2008 / 1998 1,31 %

- جاذبية الولاية للهجرة السكانية نحوها خاصة من الولايات المجاورة (برج بوعرييج، مسيلة، باتنة، ميله، بجاية، جيجل).

- مبادلات مع المناطق الأخرى للبلاد.

ب- المرافق الاجتماعية:

- التربية: توفر مرافق معتبرة فيما يخص التمدرس وهي في زيادة مستمرة.

- الصحة: أهمية المرافق الصحية (مستشفيات، عيادات، جراحة ...)، مخابر للتحليلات (مركز طبي للأشعة) و تغطية طبية وشبه طبية معتبرة (مختصين)

- مستوى مقبول للتنمية البشرية والاجتماعية بمنطقة الهضاب في إقليم الولاية نظرا لتوفر المرافق والتجهيزات الضرورية في المنطقة بالإضافة إلى وجود شبكة الطرقات.

1-2- النقائص:

أ- السكان:

- سوء توزيع السكان بين منطقة الهضاب التي تضم 72,3% والمناطق المعزولة في الجبال بنسبة 27,7% .

- تراجع لسكان الريف من 56,43% سنة 1977 إلى 24,5% عام 2008.

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

- تباين نسبة الزيادة السكانية بين المدن الحضرية (سطيف - العلفة - عين أرناط - عين ولمان) والبلديات الريفية التي بها نسبة الزيادة منخفضة (قترات - حرييل - بوطالب - بابلور).

ب- الهجرة : من البلديات الجبلية في الشمال نحو منطقة الهضاب (سطيف - العلفة - عين أرناط - بئر العرش).

ج- المرافق الاجتماعية:

- الصحة: وضعية متدهورة في مستشفيات عين الكبيرة وحمام السخنة.
- تنمية اقتصادية واجتماعية حرجة في المناطق المنعزلة والتي تتميز بمستوى تدرس ضعيف ومرافق اجتماعية ضعيفة خاصة في بلديات شمال الولاية.

2- إشكالية القطاع الفلاحي في الولاية :

إن مردودية الأراضي الفلاحية والصالحة للزراعة تختلف باختلاف نوعية تربتها . فتربة المناطق الجبلية تختلف عن تلك الموجودة في المنحدرات الجبلية أو في منطقة الهضاب وذلك بسبب تباين المناخ و تساقط الأمطار وبالتالي إختلاف الغطاء النباتي (2)

2-1- المزاي:

- أراضي زراعية إجمالية تقدر بـ 561,79 هكتار أي ما يساوي 85,17% من المساحة الإجمالية للولاية.
- أراضي صالحة للزراعة تقدر بـ 369,363 هكتار أي ما يعادل 55,17% من المساحة الإجمالية للولاية.
- سيطرة زراعة الحبوب مع تربية المواشي في مساحة قدرت بـ 177000 هكتار أي نسبة 49% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

- يمثل الزيتون والتين 77,57% من المساحات المخصصة للأشجار المثمرة.

- موارد حيوانية معتبرة (مواشي - أبقار - ماعز - دواجن - تربية النحل).

2-2- النقائص:

- مساحات زراعية مكثفة محدودة تمثل 19% من المساحة الصالحة للزراعة.
- مساحات مسقية تقدر بـ 26,148 هكتار أي ما يساوي 7,24% من المساحة الصالحة للزراعة.
- أهمية الأراضي للاستراحة تقدر بـ 127,641 هكتار أي بنسبة 35,32% من المساحة الصالحة للزراعة.
- مساحات مخصصة لزراعة الخضر تقدر بـ 2,62% من المساحة الصالحة للزراعة.
- زراعة الكروم لا تمثل سوى 0,01% من المساحة الصالحة للزراعة.
- معدل ضعيف لمردود زراعة الحبوب قدر بـ 14,4 قنطار للهكتار.
- مناخ متذبذب (قاري وشبه جاف).
- موارد مائية ضعيفة وغير كافية خاصة المياه الجوفية.
- ظاهرة التصحر تضرب حوالي 138224,1 هكتار من إجمالي مساحة الولاية.
- انحراف التربة خاصة في المناطق الجبلية الوعرة.
- هيمنة المزارع الصغيرة خاصة في المناطق الجبلية والمنحدرات مقارنة بالمساحات الواقعة في الهضاب وسط إقليم الولاية.
- نسبة بطالة مرتفعة.
- هجرة الأراضي الفلاحية من طرف المزارعين.

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

- هجرة ريفية متزايدة ومستمرة.

3- آفاق وفرص التنمية في مدينة سطيف في القطاع الاقتصادي والهياكل الإنتاجية

إن المرافق و الإمكانيات والطاقات التي تتوفر عليها ولاية سطيف تمنح لها كل الإستحقاق بأن تصبح عاصمة جهوية ولكنها تعاني مع الأسف من عدة عقبات خصوصا الإحتقان الذي تتميز به عاصمة الولاية من تركيز لأهم المرافق والهياكل الإقتصادية والإنتاجية⁽³⁾

3-1- الشغل

باحتلال ولاية سطيف المرتبة الثانية بعد العاصمة من حيث عدد السكان؛ فإن نسبة البطالة بها معتبرة رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية⁽⁴⁾

أ- الأخطار المحدقة

- بطالة في تزايد مستمر رغم الحركية الاقتصادية التي تتميز بها الولاية.
- عدم تطابق بين العرض والطلب فيما يخص الكفاءات.

ب- الآفاق والفرص:

- الاستفادة من الإمكانيات والوسائل المسخرة من طرف الدولة فيما يخص تدعيم الشغل على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

- إعطاء المكانة للجامعة ومراكز البحث والتكوين بهدف خلق التوازن بين العرض والاحتياجات من الاستثمارات الجديدة.

- جاذبية سوق الشغل نحو مقر الولاية أو على مستوى الدوائر الكبرى (العلمة - عين ولمان)، أدى إلى اختلالات مجالية في التنمية.

3-2- الإقتصاد والهياكل الإنتاجية:

إن مجال ولاية سطيف متباين من حيث الطبيعة الجغرافية والبنية التحتية وبالتالي فالملاحظ أن مناطق شمال الولاية وجنوبها تعتبر معزولة في حين أن وسط إقليم الولاية تتركز فيه أغلب النشاطات الإقتصادية والإنتاجية⁽⁵⁾

أ- الأخطار

- فوارق مجالية فيما يخص تنمية متوازنة بين وسط الولاية (سطيف والعلمة) والمناطق الجبلية والمعزولة في شمال الولاية أو جنوبها.

- عدم إعطاء الاعتبار للموارد المحلية الطبيعية (المنجمية) وكذلك للسياحة والفلاحة.

- نقص الكفاءات الإدارية في القطاع الخاص.

- غياب نظرة شاملة لمشاريع التنمية في الهياكل الإنتاجية.

- تطور النشاطات الاقتصادية الموازية (غير الرسمية) على حساب القطاع الرسمي.

- ندرة الوعاء العقاري.

ب- الآفاق:

- قاعدة إنتاجية متنوعة.

- ظهور فروع إنتاجية مندمجة (الصناعات الغذائية - مواد البناء - تجارة).

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

- تطور القطاع الخاص.

- انفتاح الاقتصاد المحلي نحو الجهوي والوطني.

- تطور تجارة الإستيراد.

- موارد طبيعية ومنجمية معتبرة وكذلك ثقافية وسياحية واعدة.

3-3- المرافق و المحيط العام:

تحتل ولاية سطيف موقعا إستراتيجيا جذابا وتلعب دورا تجاريا مهما على المستوى الوطني إلا أن هناك عقبات تعيق هذا الدور خصوصا وفرة المرافق التي تعزز هذا الدور وكذلك خلق علاقات تبادلية من مختلف العناصر التي تجعل من الولاية قطبا بامتياز⁽⁶⁾

أ- النقائص:

- غياب علاقات تفاعلية بين مراكز البحث الجامعية والنسيج الإنتاجي المحلي.

- حركية تجارية معتبرة لكنها غير متكافئة مع النشاط الموازي.

- نقص الوعاء العقاري الموجه نحو الاستثمار.

- عجز فيما يخص وفرة المرافق ذات المستوى العالي (بنوك، هندسة المشاريع الاقتصادية، مجالس تجارية ..)

- ضغوطات اجتماعية وزيادة الإختلالات المرفقية بين البلديات.

ب- الفرص:

- موقع استراتيجي مهم مع وفرة شبكة للبنية التحتية والاتصالات.

- إطار عمراني ومؤسسي جذاب نسبيا.

- دفع التنمية المحلية في الولاية وجعلها قطب بامتياز في خلق علاقات مع الطاقات العلمية والتقنية المحلية والجهوية.

4- النظام العمراني في الولاية :

إن سياسة التخطيط العمرانية تعتبر ضرورية من خلال تنمية القطب الجهوي لسطيف قصد التحكم في النمو العمراني لمقر الولاية وذلك في إطار نظرة شاملة للإقليم بصورة عقلانية ومستقلة⁽⁷⁾.

4-1- النقائص والأخطار :

- تحت تأثير الزيادة السكانية السريعة تجدد مدن الولاية نفسها عاجزة عن الاستجابة للطلبات المتزايدة للمواطنين.

- عجز هذه المدن عن خلق جاذبية داخل إقليم الولاية لعدم توفرها على التجهيزات والمرافق الضرورية لها.

- غياب مظاهر التكامل بين مدن الولاية داخل النظام العمراني فيما يخص الخدمات والنشاطات الإنتاجية بسبب المضاربة العقارية والنشاط الموازي.

- فوارق اجتماعية ومجالية متزايدة رغم الجهود المبذولة نحو تحسين الإطار المعيشي للمواطن وإرساء العدالة الاجتماعية في إطار التنمية البشرية.

- عدم التحكم في التوسع العمراني خاصة بالنسبة لمدن سطيف - العلمة - عين ولان وبدرجة أقل بوقاعة وعين الكبيرة، نتج عنه أزمة سكن - فقر - خلق مراكز ثانوية قرب المدن - تلوث - محيط غير ملائم).

4-2- آفاق وفرص:

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

- تطور ديمغرافي سريع: انتقال سكان سطيف من 88000 نسمة سنة 1966 إلى 350000 سنة 2014 ومدينة العلمة من 25000 إلى 188000.
- نسبة تحضر تقدر بـ 45% وهي في تزايد مستمر.
- سطيف والعلمة (أكثر من 100000 نسمة) تضمان لوحدهما أكثر من 60% من السكان الحضر في الولاية.
- المدن التي تضم أقل من 50000 نسبة تمثل الأساس في الهيكل الحضري للولاية بحوالي 12 مدينة و 31% من السكان الحضر.
- شبكات عمرانية منسجمة هيكل إقليم الولاية: المنطقة الحضرية لسطيف - الشبكة العمرانية للعلمة - عين ولمان - عين الكبيرة - بوقاعة حيث تتركز على محاور وطرق مهمة:
- من الغرب إلى الشرق: الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار.
- من الشمال إلى الجنوب: الطريق الوطني رقم 28 - رقم 09 ورقم 77.
- يمثل المحيط الحضري لمدينة سطيف قطبا جهويا جذابا تلتقي فيه سبع ولايات وهي: سطيف - بجاية - جيجل - مسيلة - برج بوعريش - باتنة وميلة).
- حسب مخطط فضاءات البرمجة الإقليمية (S E P T)، فإن النظام العمراني لولاية سطيف تتقاطع فيه ثلاث فضاءات للبرمجة الإقليمية وهي: الهضاب العليا الشرقية - الهضاب العليا الوسطى ومنطقة شمال شرق الجزائر.
- تتميز مدينة العلمة بميكلتها لمنطقة الشرق والشمال الشرقي للولاية.
- مدينة عين ولمان وعين أزال تتقاسمان في التأثير على المنطقة الجنوبية للولاية.
- مدينة بوقاعة تحافظ على هيكلتها لمنطقة الشمال الغربي للولاية.
- مدينة عين الكبيرة تتكفل بالإشراف على منطقة الشمال الشرقي للولاية.
- 5- التوجهات الرئيسية لمخطط هيئة إقليم الولاية (P A T W)
- يندرج الخط الرئيسي لمخطط هيئة إقليم الولاية تحت خيار " إقليم جذاب وتنافسي " يستلزم إشراك كل الفاعلين المحليين بهدف⁽⁸⁾:
- تأهيل وتطوير الوظائف العمرانية.
- تدعيم الشبكة الإقليمية.
- تنشيط المجال الريفي.
- تدعيم وتنشيط النسيج الاقتصادي.
- العمل على حفاظ وتثمين الموارد الطبيعية والتراثية.
- هناك أربعة توجهات عملية تدخل ضمن إطار مخطط هيئة إقليم الولاية لتجسيدها على أرض الواقع حيث أن المبادرات المسطرة هي:
- 5-1- التوجه الأول: الاستمرارية
- يتضمن هذا التوجه كل من التنوع البيولوجي - الموارد الطبيعية والتراث الثقافي:
- أ- العمل على حفاظ وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الثقافي
- ب- الحفاظ على الموارد المائية

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

ج- تئمين الموروث الطبيعي

5-2- التوجه الثاني: الإقليم: تهيئة دائمة وإطار معيشي

أ- تدعيم الشبكة الإقليمية:

من خلال تنمية الأقطاب والمراكز المحلية حسب الوظائف العمرانية المناطة بها.

أ-1- جعل من سطيف مدينة ذات قطب جهوي

أ-2- هيكلة وتنظيم الإطار الحضري

ب- تطوير وظيفة المجال

5-3- التوجه الثالث: الاقتصاد: حركية التنمية المستدامة وتدعيم وتنويع النسيج الاقتصادي

إستراتيجية هذا التوجه يكمن في تعزيز النسيج الاقتصادي من خلال دعم قطاعات أساسية (الفلاحة - الصناعة - التجارة) وعملية الاستيراد والتوزيع لكل المنتجات على المستوى الجهوي والوطني وتأمين كل الموارد والطاقات والخبرات والمعرفة المحلية في إطار التنمية المستدامة.

أ- تدعيم النسيج الصناعي ودفعه نحو الامتياز

ب- تعزيزات القطاع الفلاحي

ج- إعادة بعث السياحة

5-4- التوجه الرابع: تنمية بشرية: عدالة اجتماعية ومجالية على مستوى الإقليم - تعزيز حركية المناطق الريفية وتقليص الفوارق الاجتماعية

أ- هيكلة وتنظيم المناطق الريفية

ب- تطوير وظيفة المجال الريفي حول مراكز الدعم الثانوية

خاتمة :

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تحقيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية و منهجية، كما يتطلب تضافر جهود الدولة المتمثلة في الإدارة المحلية و تعظيم استقلاليتها عن الحكومة المركزية بالإضافة إلى عنصر التمويل المحلي من خلال الموارد المتوفرة من مصادر مختلفة وذلك كله بالتنسيق مع المواطن وفق خطط موضوعة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (العنصر البشري والعنصر المادي). و لكن الذي لمسناه في الواقع، وجدنا ان هناك عدة عقبات تقف امام تجسيد التنمية في الولاية لأسباب عديدة، خاصة سوء التسيير السائد في الادارات المحلية (البلدية و الولاية) و كذلك العجز الذي تعاني منه عموما الجماعات المحلية.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في إطار الاتجاهات الرئيسية التي يعمل بها المخطط الولائي لتهيئة الإقليم هي ذات أولوية تدخل في الإطار العام والشامل للتهيئة والتنمية المستدامة لإقليم الولاية وهي خمسة:

1/ نحو التسيير العقلاني للموارد المحلية من خلال:

• تئمين الطاقة الفلاحية والرعية.

• تسيير عقلاني للموارد المائية.

• ضمان حماية المناطق الطبيعية (غابات - مناطق رطبة).

2/ تهيئة الإقليم في إطار التنمية المتوازنة من خلال:

إشكالية التنمية المحلية في ولاية سطيف

- خلق جاذبية للإقليم.
 - تقوية الشبكة الإقليمية.
 - الحد من الفوارق (التماسك الداخلي للإقليم - علاقات بين المدينة والريف).
- 3/ تعزيز تألق الولاية من خلال:

- إرساء الولاية ضمن مكانتها وديناميكياتها الجهوية.
 - تدعيم موقعها الجغرافي والاستراتيجي كمفتق الطرق والتبادلات الجهوية.
- 4/ خلق تنمية متوازنة للمناطق الريفية:

- المساهمة نحو الإدماج الأمثل للمناطق الريفية في التنمية.
 - مواصلة مجهودات الإستدراك لصالح المناطق النائية والمعزولة في إقليم الولاية.
- 5/ الحوكمة الإقليمية:

- لعب دور التكامل بين الولايات.
- إعادة تثمين القرارات والمبادرات على المستوى المحلي.

الهوامش :

- (1) ولاية سطيف - جانفي 2012 - مخطط تهيئة إقليم الولاية - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية - الطبعة الأخيرة - الجزء الأول -الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية - سطيف
- (2) ولاية سطيف - جانفي 2012 - مخطط تهيئة إقليم الولاية - وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية - الطبعة الأخيرة - الجزء الثاني -الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية - سطيف
- (3) الديوان الوطني للإحصائيات - 2013 - الجزائر بالارقام - وزارة المالية - الجزائر
- (4) بلدية سطيف - 2005 - المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران - مديرية العمران والبناء والسكن - سطيف
- (5) مديرية البرمجة و متابعة الميزانية - 2008 - الحالة الاجتماعية و الاقتصادية : تنمية و تهيئة ولاية سطيف - مديرية البرمجة - سطيف
- (6) مديرية البرمجة و متابعة الميزانية - 2015 - ولاية سطيف بالارقام - مديرية البرمجة - سطيف
- (7) مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية - 2010 - ولاية سطيف افاق (2009 / 2005) - مديرية التخطيط - سطيف
- (8) Setifis : 2006 - 2007 - 2008 - مجلة الولاية - سطيف